

NOV 20 1991

اللجنة الاولى  
الجلسة ٢٥  
المعقودة يوم الاثنين  
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الخامسة والعشرين

(الغلبين)

السيد أوردونيز  
(نائب الرئيس)

الرئيس :

المحتويات

النظر والبت في جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة نزع السلاح

Distr. GENERAL  
A/C.1/46/PV.25  
13 November 1991

ARABIC

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official :  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لغياب الرئيس ، تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أوردونيز (الغلبين)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

بنود جدول الاعمال ٤٧ - ٦٥

النظر والبت في جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الان الى المرحلة الثانية من اعمالها . وكما أعلم الاعضاء ، فإن جلسات هذا الصباح وكذلك الجلسات المقرر عقدها خلال الفترة من ٥ الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر قد خصت لعرض مشاريع القرارات والتعقيب عليها .

السيد هيلتينيو (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ففي دورة العام الماضي لهذه اللجنة ، وزعت السويد مذكرة بشأن الاسلحة البحرية ونزع السلاح البحري تضمنتها الوثيقة A/C.1/45/Rev.1 . وقد ورد في المذكرة أن كل رابع سلاح نووي في العالم - أو ما يصل مجموعه الى ١٥ ٠٠٠ سلاح - قد خص لوزعه في البحار . ويمكن القول إن ما يقرب من ثلث جميع الاسلحة النووية بالقواعد البحرية ، أو ٥ ٠٠٠ سلاح تقريبا ، ينتمي الى الفئة "دون الاستراتيجية" التي تتضمن مجموعة متنوعة من الاسلحة النووية المخصصة للأهداف البحرية وكذلك القذائف الانسيابية المزودة برؤوس نووية والاسلحة النووية الأخرى المخصصة للهجوم على أهداف أرضية . واقتрحت السويد في المذكرة إجراء مفاوضات لحظر استخدام الاسلحة النووية غير الاستراتيجية في البحار .

وكما هو معروف تمام المعرفة ، فقد تغيّرت منذ ذلك الحين الحقائق والارقام أو هي في سبيلها الى أن تتغيّر . وقد أمكننا أن نرحّب بعقد معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تضمنت التزاما بتخفيضات كبيرة في عدد الاسلحة النووية كما انها تمثل ، من نواح كثيرة ، نقطة تحوّل في الجهود العالمية لنزع السلاح . وقد شهدنا أيضا في الاسابيع القليلة الماضية مبادرات موجّهة الى نزع السلاح النووي البحري على وجه التحديد .

وتتضمن التدابير الاحادية الجانب التي أعلنها مؤخرا كل من رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفياتي ، سحب أسلحتهما النووية البحرية دون الاستراتيجية على نحو كامل . وهي خطوة حاسمة في مجال نزع السلاح تحظى بتقدير كبير . وبعد تنفيذها ستكون كل الأسلحة النووية البحرية دون الاستراتيجية البالغة ٥ ٠٠٠ سلاح ، قد اختفت من أعالي البحار .

وعلى مدى السنين ، دعت السويد مرات عديدة الى وضع حد لسياسة عدم تأكيد ولا نفي وجود أو عدم وجود أسلحة نووية على ظهر أية سفن معينة في أي وقت معين . ووفقا لتفسيرنا ، فإن الإعلانات الصادرة عن مسؤولي الدفاع بالولايات المتحدة بشأن التدابير الاحادية الجانب المعلنة مؤخرا ، تشير الى أن هذه السياسة لن تكون لها صلة بالسفن والغواصات الهجومية بمجرد سحب أسلحة الولايات المتحدة النووية . ومن الناحية العملية ، لن تطبق بالتالي بعد ذلك . ويحدونا أمل وطيد أن تحذو كل الدول النووية حذوها . وسوف يسهم هذا التغيير في السياسة في تحقيق الممارحة والشفافية في الامور البحرية ، ويمثل في حد ذاته تدبيرا بالغ الاهمية من تدابير بناء الثقة .

نظرا لغياب الرئيس ، تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أوردونيز (الغلبين)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

بنود جدول الاعمال ٤٧ - ٦٥

النظر والبت في جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الان الى

المرحلة الثانية من اعمالها . وكما أعلم الاعضاء ، فإن جلسات هذا الصباح وكذلك  
الجلسات المقرر عقدها خلال الفترة من ٥ الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر قد خصت لـ  
مشاريع القرارات والتعقيب عليها .

السيد هيلتينيو (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في دورة

العام الماضي لهذه اللجنة ، وزعت السويد مذكرة بشأن الاسلحة البحرية ونزع السلاح  
البحري تضمنتها الوثيقة A/C.1/45/Rev.1 . وقد ورد في المذكرة أن كل رابع سلاح  
نووي في العالم - أو ما يمل مجموعه الى ١٥ ٠٠٠ سلاح - قد خص لوزعه في البحار .  
ويمكن القول إن ما يقرب من ثلث جميع الاسلحة النووية بالقواعد البحرية ، أو ٥ ٠٠٠  
سلاح تقريبا ، ينتمي الى الفئة "دون الاستراتيجية" التي تتضمن مجموعة متنوعة من  
الاسلحة النووية المخصصة للأهداف البحرية وكذلك القذائف الانسيابية المزودة برؤوس  
نووية والاسلحة النووية الاخرى المخصصة للهجوم على أهداف أرضية . واقترحت السويد في  
المذكرة إجراء مفاوضات لحظر استخدام الاسلحة النووية غير الاستراتيجية في البحار .  
وكما هو معروف تمام المعرفة ، فقد تغيّرت منذ ذلك الحين الحقائق والارقام أو

هي في سبيلها الى أن تتغيّر . وقد أمكننا أن نرحّب بعقد معاهدة خفض الاسلحة  
الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تضمنت التزاما  
بتخفيضات كبيرة في عدد الاسلحة النووية كما انها تمثل ، من نواح كثيرة ، نقطة تحوّل  
في الجهود العالمية لنزع السلاح . وقد شهدنا أيضا في الاسابيع القليلة الماضية  
مبادرات موجّهة الى نزع السلاح النووي البحري على وجه التحديد .

وقد تكون هذه التطورات الاخيرة مشجعة ، ولكن اسمحوا لي أن أشير الى أنه يوجد أمامنا الآن الكثير الذي ينبغي إنجازه في المجال البحري . ويمكن زيادة تعزيز الثقة من خلال نظام متعدد الاطراف لمنع وقوع الحوادث في البحار ، اعتمادا على الخبرة الإيجابية المكتسبة في الاتفاقات الثنائية القائمة .

وكما أكدت السويد في محافل عديدة ، فإن قوانين الحرب البحرية هي أيضا فسي مسيس الحاجة الى التحديث . وسأعود الى تناول هذا الموضوع في إطار بند جدول الاعمال المتصل بالاسلحة التقليدية المفرطة الضرر .

وكان عام ١٩٩١ عاما مشهودا بالنسبة لنزع السلاح ، عاما يحيي الامل ويشيع الاطمئنان سنوات مقبلة . واسمحوا لي أن اختتم بياني بالتأكيد على أن هذا يصدق على الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح البحري أيضا .

السيد أوبريان (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتناول في بياني البندين ٥١ و ٥٢ من جدول الاعمال . ويشرفني أن أقدم الى اللجنة الاولى في إطار هذين البندين ، مشروع قرار معنون "عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية" ، ويرد في الوثيقة A/C.1/46/L.4 .

لما يقرب من ٢٠ عاما ، قدمت نيوزيلندا ، بالتناوب مع استراليا ، مشروع قرار في هذه اللجنة بشأن التجارب النووية . وقد حذت المكسيك حذوها ، وكان اعتماد مشروع القرارين كل عام يتم بأغلبية ساحقة . وفي أول الامر ، كان كل مشروع قرار يبرز وجهات نظر مختلفة نوعا لمجموعة مقدميه . وفي السنوات الاخيرة ، أصبحت تلك الخلافات أقل وضوحا شيئا فشيئا . ولكن الهدف المشترك بقي دائما كما هو ، وهو وقف التجارب النووية .

وحاولت نيوزيلندا واستراليا ، بوصفهما المقدمين الرئيسيين للاحد النصوص التقليدية ، بالاشتراك مع المكسيك ، بوصفها المقدم الرئيسى لمشروع القرار الاخر - تقديم نص واحد الى اللجنة الاولى في العام الماضي . ولقد فعلنا ذلك إيمانا منا بأن الوقت قد حان لكي تبهن اللجنة الاولى قدر الإمكان على استعدادها لمعالجة هذه المسألة الهامة استنادا الى أساس مشترك . وكانت جهودنا بطبيعة الحال متسقة أيضا مع

هذه ترشيد أعمال اللجنة . ومما يؤسف له أن تلك الجهود لم يكتب لها النجاح في عام ١٩٩٠ .

ولكننا لم نستسلم . فقد شهدنا على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية سلسلة من التطورات الإيجابية تطرأ على حالة نزاع السلاح والأمن على الصعيد الدولي ، وهي تطورات حظيت بإشادة واسعة النطاق أثناء المناقشة العامة التي عقدت على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية ، وأشير هنا بطبيعة الحال ضمن جملة أمور أخرى ، إلى التصديق على معاهدة عتبة حظر التجارب ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، والاتفاق الذي تم بشأن معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ، ومؤخرا إعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة النووية التكتيكية .

وفي ظل هذه الخلفية ، تشجعت مرة أخرى نيوزيلندا وأستراليا والمكسيك وغيرها من الوفود المهمة ، لا سيما اليابان والسويد وكندا والنرويج - وشرعت في جولة مفاوضات هذا العام لميافة مشروع قرار واحد عن حظر التجارب النووية ، من شأنه أن يحظى بتأييد معظم أعضاء المجتمع الدولي ، إن لم يكن جميعهم ، ويسعدني بالبلغ السعادة أن أ طرح نتائج تلك المفاوضات على اللجنة في الوثيقة A/C.1/46/L.4 .

قدمت مشروع القرار ٤٢ دولة ، وهي الدول التي اشتركت في العام الماضي في تقديم مشروع قرار أستراليا ونيوزيلندا أو مشروع القرار المكسيكي على السواء . وترد أسماؤها في مقدمة الوثيقة A/C.1/46/L.4 ، ولن أتلو هذه القائمة الطويلة ، ولكنني أود أن أؤكد لكل دولة من الدول المدرجة في هذه الوثيقة عميق تقديرنا لدعمها لنا . وهذا يدل على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحظر التجارب النووية . وأود أن أضيف أننا تلقينا منذ تقديم النص طلبات من دول أخرى ترغب أيضا في الاشتراك في تقديم مشروع القرار ، وأشجع أي وفد يرغب في ذلك أن يتصل بالأمانة لإضافة اسمه إلى قائمة مقدمي مشروع القرار .

ومقدموا مشروع القرار هذا على اقتناع بأن وضع نهاية للتجارب النووية من جانب كل الدول وفي كل البيئات وإلى الأبد ، خطوة أساسية للحيلولة دون التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداثها . ومن شأن هذا المشروع أيضا أن يسهم ، إلى جانب

الجهود الأخرى التي تبذل في نفس الوقت ، في تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف .

بمقتضى مشروع القرار ، ترحب الجمعية العامة بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً والتي أشرت إليها منذ برهة . ومن بين تلك التطورات ، المصادقة التي طُال انتظارها على معاهدتين ثنائيتين هامتين ، هما معاهدة عتبة التجارب النووية لعام ١٩٧٤ ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ . ولكننا ، كما يوضح مشروع القرار A/C.1/46/L.4 ، نرى أن أنجح الطرق الكفيلة بوقف التجارب النووية تنبثق من خلال معاهدة متعددة الأطراف من شأنها أن تجتذب انضمام جميع الدول إليها . ويتحمل مؤتمر نزع السلاح مسؤولية خاصة في هذا الصدد ، وهي مسؤولية أوضحتها الفقرتان ٣ و ٤ من منطوق مشروع قرارنا . أما الفقرة ٥ فتحدد آراءنا بالنسبة للعمل الذي يتعين أن يظطلع به مؤتمر نزع السلاح ، وفريق الخبراء العلميين المخصص التابع له ، في معالجة متطلبات التحقق اللازمة لمعاهدة لحظر التجارب .

وللمرة الأولى في سنوات طويلة ، سنحت الفرصة للجنة الأولى للتكلم بصوت واحد حول موضوع حظر التجارب النووية . ويمثل مشروع القرار A/C.1/46/L.4 جهداً حقيقياً للغاية بذله جميع المعنيين لتشجيع نهج عملي إيجابي لهذا الموضوع الذي غالباً ما يكون مشحوناً بالانفعال . وأود ، بشكل خاص ، أن أحيي جهود السفير ميغيل ماريين بوش ، ممثل المكسيك ، والسفير بول أو سوليفان ، سفير استراليا ، ووفديهما لتمكيننا من تقديم هذا النص للجنة هذا اليوم . ومعا ، نوصي كل الدول الأعضاء باعتماد مشروع القرار .

السيد ماريين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يعد وقف

جميع التجارب النووية من بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وقد أمرت المكسيك ، مع الغالبية العظمى من سائر الدول الأعضاء ، على وجود حاجة ملحة لوضع حد لهذه التجارب إلى الأبد . وهو تدبير اعترف بأولويته في الجمعية العامة وعلى لسان الأمين العام نفسه .

ومنذ أكثر من ٣٠ عاما ، أعلن المجتمع الدولي أن الوقف التام للتجارب عنصر أساسي لإيقاف سباق التسلح النووي النوعي . ومنذ عام ١٩٥٧ ، ما فتئت الجمعية العامة تؤثح موقفها حيال هذا الموضوع عاما تلو الآخر .

وقد ذهبت إدراج الرياح كل الالتزامات التي تم التعهد بها في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ، والتي تكرر التعهد بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، وذلك فيما يتصل بالتوصل الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ولثلاثة عقود ، لم تنجح أي مفاوضات ثنائية أو ثلاثية الأطراف على الإطلاق .

وأخفق مؤتمر نزع السلاح أيضا في محاولاته . وأشار البعض أيضا الحجب ضد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، وادّعوا أن التجارب ضرورية لتحسين أمان تصميم الأسلحة النووية ، وللحفاظ أيضا على مصداقية الردع النووي ، وأن الافتقار الى التحقق الكافي من شأنه تسهيل كسب تفوق عسكري .



بيد أن المجتمع العلمي المستقل برهن على أن مشكلة التحقق يمكن أن تحسم على النحو الواجب وأن الغرض الوحيد الذي كانت التجارب تعتبر ضرورية من أجله هو استحداث أنماط جديدة من الأسلحة النووية .

وفي الوقت الراهن ، ومع اختفاء التنافس الأيديولوجي العسكري بين الدولتين العظميين وحلفائهما أصبح الحجج التي تساق ضد الحظر الشامل للتجارب النووية لا معد لها . وعلاوة على ذلك ، ففي ظل المناخ الدولي الذي تغيّر تماما ، بدأت السياسة العسكرية الرئيسية تعيد النظر في عقائدها العسكرية وفي ضرورة الإبقاء على مستـ ترساناتها وتنوعها . فلماذا إذن يتعيّن عليها الاستمرار في إجراء تجارب الأسلحة النووية من أجل تحديث الترسانات ، إذا كانت ترغب حقا في تخفيضها تخفيضاً جذرياً بصفة القضاء عليها تماما ؟

إننا نرحّب بالمبادرتين الانفراديتين اللتين طرحتا مؤخراً في ميدان نزع السلاح النووي ، ونرحّب بصفة خاصة بقرار الاتحاد السوفياتي بإيقاف تجاربه النووية لمدة سنة . فربما تكون هذه هي بداية ما يمكن أن يكون عكسا لسباق التسلّح النووي . ونحثّ ناشد الدول النووية الاساسية أن تكثّف مشاوراتها الثنائية بشأن هذا الموضوع ، تشجّع على المفاوضات متعددة الأطراف .

فها هي الصحافة الدولية تشير كل يوم تقريبا الى الأهمية التي يكتسبها حظر تجارب الأسلحة النووية في الوقت الراهن ، وهو أمر موضع مناقشة مستمرة . إن إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب أمر يمكن تحقيقه وبالذات في هذا الوقت الذي تحوّلت فيه العلاقات بين الدول النووية من المجابهة الى التعاون . كما أن أوجه التقدم العلم والتكنولوجي في ميدان التحقق تتيح الآن فرما جديدة - إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة - لتخطي العقبات التي كان يجري التذرع بها فيما مضى .

إن وقف إجراء التجارب النووية ما زال يشكل نقطة الانطلاق لمنع الانتشار النووي بطريقة ناجحة . وإذا لم يحرز تقدم في هذا الميدان ، فإن مستقبل نظام عدم الانتشار الحالي ذاته قد يتعرّض للخطر . ولدينا سبيلان ممكنان للعمل لتحقيق أهدافنا وكلاهما صحيح وكلاهما يكمل الآخر دون شك . ويتمثل أولهما في تعديل معاهدة عام ١٩٦٣

الخامة بالحظر الجزئي للتجارب ، وتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل . وجاري الاضطلاع بهذه العملية الآن في مؤتمر التعديل الذي بدأ أعماله المضمونية في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، برئاسة وزير خارجية اندونيسيا السيد على العطاس . ويحدونا الأمل في أن يتسنى إحراز تقدم في هذا المضمار .

أما الإمكانية الأخرى فتتمثل في بدء - وأكرر بدء - المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . وقد أعيد ، في بداية ١٩٩١ ، إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ، وقد أشار ذلك بعض الآمال . ولكنه بالرغم من النهج الخلاق وجهود رئيسها السفير شادها ممثل الهند ، لم تتمكن هذه اللجنة سوى من طرح نفس المواقف التي يعرفها الجميع بالفعل . لقد كانت المناقشة شاقة لكنها كانت ، في التحليل الأخير ، مكررة كالمعتاد ، ولم تات بجديد .

بعد سنوات ، بل حتى عقود ، من نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر بعض الرجال الذين ظلوا طريقهم في أدغال بعض جزر المحيط الهادئ ، وكانوا جنودا لا علم لهم بأن الحرب قد انتهت . ويبدو أن شيئا مماثلا يحدث الآن في قصر الأمم بجنيف . إذ يبدو أن بعض الممثلين لا علم لهم حتى الآن بنهاية الحرب الباردة . فربما تكون الجدران السميكة لقاعة المجلس قد جعلتها حصنا تحتفي فيه بعض المذاهب العسكرية البالية .

لقد دأب وفد المكسيك لسنوات عديدة الآن ، على أن يقدم مع وفود أخرى ، إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن موضوع وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية ، وهو مشروع دأبت الجمعية العامة على نحو ثابت على إقراره بأغلبية ساحقة ، كما أنها أيدت ، على نفس المنوال ، مشروع قرار آخر بشأن الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وقد قدم مشروع القرار الأخير مجموعة أخرى من البلدان في مقدمتها استراليا ونيوزيلندا . ونظرا لتشابه القرارين ومحتوياتهما قررت استراليا ونيوزيلندا والمكسيك ، في عام ١٩٨٩ ، بتأييد المشاركين الآخرين في تقديم كل من النصين ، محاولة دمجهما . وهذا النص الموحد ، الذي كاد التوصل إليه في العام الماضي ، هو

ما قام بعرضه منذ بضع لحظات السفير تيرنس أوبراين ممثل نيوزيلندا . ووفد بلادي  
سعيد بالنص الذي بلورناه سنويا ، والوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.4 . ونود أن نعلن  
هنا تقديرنا للجهود التي بذلها وفدا نيوزيلندا وأستراليا وكل الوفود الأخرى  
المشاركة في تقديم النص .

#### السيد أوموليفان (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسعدني ، نيابة عن حكومة أستراليا ، أن أؤيد الملاحظات التي تقدم بها زميلي من  
المكسيك ونيوزيلندا في الإضافة بنص مشروع القرار الخاص بالحظر الشامل للتجارب  
النووية . إن الدمج الناجح للقرارين السابقين المتماثلين والمتنافسين في آن  
واحد ، دمج جيد من حيث الأسس المضمونية والأسس الإجرائية . فمن الناحية المضمونية ،  
يعطي إطارا واضحا لتعبير المجتمع الدولي عن آرائه بالنسبة لمسائل إجراء التجارب .  
أما من الناحية الإجرائية ، فإنه يساعد في ترشيد عمل اللجنة .

إننا نسلم على نحو واضح بأن هناك آراء متباينة حول المسائل التي يثيرها  
إجراء التجارب النووية ، لكن هذه الاختلافات بحاجة إلى أن تعالج بطريقة مرضية وفقا  
لأساليب العمل العادية لهذه اللجنة . وتعتقد أستراليا أن النص المدمج يوفر هذا  
الإطار للدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا . ونحن نتطلع إلى مستوى عالٍ من التأييد  
لمشروع القرار هذا .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر الخاص إلى زميلي  
من نيوزيلندا والمكسيك على ما بذلاه من جهد ، وكذلك إلى أصدقائي من مجموعة البلدان  
الأخرى - السويد وكندا والنرويج واليابان . لقد تعاونت هذه البلدان ، في كل من  
جنيف ونيويورك ، تعاوننا وشيقا وفعّالا جدا ، على ما نعتقد ، أسفر عن نتيجة مفيدة .

#### السيد آلبو (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

النرويج دوما على نحو تقليدي على المشاركة في مشروع القرار الذي تقدمه أستراليا  
ونيوزيلندا بشأن الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .  
ونحن نقدر غاية التقدير حقيقة أنه تسنى هذا العام تقديم مشروع قرار واحد بشأن هذه  
المسألة التي تغطي بندي جدول الأعمال ٥١ و ٥٣ . ويسعدنا أيضا أن نكون من بين مقدمي  
مشروع القرار الموحد هذا .

وكما قلنا في بياننا في الجلسة العامة ، فإن تحقيق حظر شامل لكل التجارب النووية لا يزال - بالنسبة للنرويج - هدفا هاما من أهداف نزع السلاح . فعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يعد أمرا ضروريا من أجل منع التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها وزيادة انتشارها ، ومن أجل المساهمة في إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف . كما أن قلقنا إزاء المخاطر البيئية والمحبة المرتبطة بإجراء التجارب النووية الجوفية هو أيضا سبب آخر لوقف إجراء هذه التجارب .

ونحن نتشاطر الرأي المعرب عنه في مشروع القرار بأن أنجع الطرق لتحقيق وقف جميع التجارب النووية هي القيام في موعد مبكر بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها وتستطيع أن تجتذب جميع الدول للانضمام إليها . وفي هذا المضمار ، نقدر غاية التقدير عمل اللجنة المخممة المعنية بحظر التجارب النووية التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح .

كما نعلق أهمية كبرى على أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، ونحن نشارك مشاركة نشطة في هذه الاعمال التي سيجري تحليل وتقييم نتائجها قبل الاجتماع المقبل للفريق في أوائل العام القادم . إن وجود شبكة عالمية لتبادل البيانات الخاصة بالاهتزازات الأرضية يجب أن يستخدم كأساس بالغ الأهمية للنظام المقبل للتحقق من معاهدة لحظر التجارب .

وينبغي الآن إيلاء اهتمام جاد لمسألة كيفية الاستعانة بعمل الفريق ونتائج التجربة العالمية كأساس لإنشاء نظام للتحقق من تنفيذ المعاهدة .

ويتمثل مؤتمر نزع السلاح مسؤوليات خاصة في المفاوضات بشأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ونأمل أن يعاد في ١٩٩٢ إنشاء اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية ، وتزويدها بولاية مناسبة ، وهو ما يقضي به مشروع قرار هذا العام ونأمل أن تؤثر المقترحات واسعة المدى التي طرحها رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية تأثيرا إيجابيا على عمل اللجنة المختصة . وستواصل النرويج من جانبها دعم العمل الذي يظطلع به مؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان .

السيد هيلتينيو (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعرب عن تأييد وفد السويد القوي لمشروع القرار A/C.1/46/L.4 ، "عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية" ، الذي عرضه تَوَا السفير ممثل نيوزيلندا .

لقد دعت السويد دوما على مر السنين الى الاضطلاع بعمل متعدد الاطراف بشأن قضية حظر التجارب . وقد تجلّى هذا الموقف في اشتراكها في تقديم مشروع القرار التقليديين بشأن الموضوع . وتأييد السويد لمشروع القرارين المنفصلين ينبع من الموقف العملي الذي تتخذه من مسألة تحديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح والمعنية بمعالجة القضية المذكورة .

إن الامر الهام في رأينا هو الاضطلاع بعمل مضموني بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية ، يعزز الهدف الشامل للمعاهدة تعزيزا فعالا ويتيح للمفاوضات أن تفضي الى نتائج سريعة عندما تسمح الظروف السياسية بذلك . ونأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن المعاهدة دون مزيد التأخير .

وتشعر السويد بمرور بالغ لأن الجهود التي استُهلكت في السنة الماضية من أجل التوصل الى نص موحد بشأن مسألة حظر التجارب قد أسفرت هذا العام عن مشروع قرار مشترك . وقد تسنى تحقيق هذا بغض المرونة الكبيرة التي أظهرها كلا الطرفين . ويبدو وفني أن هذه النتيجة تدعو الى الارتياح البالغ . وعلاوة على ذلك وكما أوضح ممثل

نيوزيلندا ، من شأن مشروع القرار أن يتيح أخيرا ، للجنة الاولى والجمعية العامة أن تتكلما بصوت واحد بشأن هذا البند الهام ، مما يضيف مزيدا من القوة على الإشارات السياسية الصادرة عن هذه الهيئة التي يعتد برأيها . ومما يدعو الى الارتياح أن مشروع القرار قد شجع عدد كبير من الدول - وصل بالفعل الى ٤٢ دولة - على الاشتراك في تقديمه .

في تموز/يوليه من هذا العام قدمت السويد الى مؤتمر نزع السلاح مشروع مقترح منقح لمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية . ويتضمن هذا النص أقساما محدثة تتعلق بالتحقق من تنفيذ معاهدة لحظر التجارب ، وأحكاما تتمثل بالجوانب التنظيمية . ويأمل وفدي أن يحظى هذا المشروع ببحث متأن من جانب مؤتمر نزع السلاح ، وأن يُسهل العمل المضطلع به بشأن هذا البند الذي يكتسي في الوقت الراهن أهمية قصوى .

ويضم وفدي صوته الى صوت وفد نيوزيلندا في توصية أعضاء اللجنة الاولى بتأييد مشروع القرار هذا على نطاق واسع .

#### رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥